

## تأثير ثورات الربيع العربي على مسارات الانتقال الديمقراطي في الدول العربية

**The Impact of the Arab spring revolutions on the paths of democratic transition in Arab countries**

د. بودي نبيلة\*

جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

البريد الإلكتروني: [boudi.nabila@gmail.com](mailto:boudi.nabila@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2023/04/14

تاريخ القبول: 2023/06/03

**المخلص**

من الصعب التنبؤ بمصير الدول العربية بعد الحراك السياسي والاجتماعي الذي عاشته المنطقة أو ما يسمى بالثورات، فديناميكية الاستقرار التي كانت قائمة على عوامل عسكرية وأمنية، انتقلت اليوم إلى عوامل سياسية واجتماعية تتمحور حول حقوق الانسان، الحريات والديموقراطية. والتحول الديمقراطي ليس نفسه في جميع الدول، فإن كان هذا التحول في دول مثل مصر، مرتبط بإعادة بناء البنية السياسية، فإن التحول في دول أخرى مثل سوريا واليمن مرتبط بمجابهة النتائج الخطيرة لإعادة بناء مجتمعاتها بعد سنين طويلة من العنف السلطوي. ومن جهة أخرى الإصلاحات السياسية التي جاءت بها دول أخرى لمجابهة الاحتياجات، تبدو هامة وحقت نوعا من الاستقرار السياسي.

الكلمات المفتاحية: مسارات الانتقال الديمقراطي؛ ثورات الربيع العربي؛ الحراك السياسي والاجتماعي؛ ديناميكية الاستقرار السياسي؛ الديمقراطية.

**Summary**

It is difficult to predict the fate of the Arab countries after the political and social upheaval in the region, or the so-called revolutions. The dynamic of stability that was based on military and security factors, today has shifted to political and social factors centered around human rights, freedoms and democracy. Democratic transformation is not the same in all countries. If this transformation in countries such as Egypt is related to rebuilding the political structure, then the transformation in other countries such as Syria and Yemen is linked to confronting the dangerous consequences of rebuilding their societies after many years of authoritarian violence. On the other

\* المؤلف المرسل : بودي نبيلة، الإيميل: [boudi.nabila@gmail.com](mailto:boudi.nabila@gmail.com)

hand, the political reforms introduced by other countries to meet the needs seem important and have achieved a kind of political stability.

Keywords: paths of democratic transition; Arab Spring revolutions; political and social movement; dynamic political stability; democracy.

## مقدمة

أحدثت " ثورات الربيع العربي " طفرة نوعية على مستوى مسارات الانتقال الديمقراطي في الدول العربية، حيث تعيد النظر في أنماط مقاربة النخب السياسية لمسائل السعي إلى السلطة، باكتشاف كيفية جديدة لوعي المجال السياسي، تؤمن بإمكانية التغيير وتحقيق الانتقال السياسي الديمقراطي كإنتقال سلمي لا يستدعي العنف بالضرورة. وهذا نوع من التأكيد أنّ هناك إعادة نظر في مفهوم الثورة على مستوى الأدبيات السياسية بوصفه في السابق منهجا للتغيير، إلى معنى أوسع يتضمن تصوّرا للهدف الديمقراطي.

وهذا يعني أنّ " استراتيجية الانتقال الديمقراطي هي قطيعة مع استراتيجية الثورة في أدواتها وأساليبها وفي منهجها، وهي استمرارية لها في مضمونها الاجتماعي والسياسي، بوصفها تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي ولعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي. " (بلقزيز، 2002 ، صفحة 137)

فالمسألة الديمقراطية في الوطن العربي لا يمكن طرحها طرحا جدّيا وبناء، إلّا من خلال النظر إليها في ضوء الواقع كما هو، في ضوء المحاولات والتجارب والمعطيات التي يزخر بها، من خلال تحليل الواقع واعتبار معطياته بمختلف أصنافها. (الجابري، 2004،، صفحة 85)

فهل ساهمت "ثورات الربيع العربي" في تسريع عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية؟

وهذا ما تحاول الدراسة تناوله والإجابة عليه من خلال عنصرين أساسيين هما العنصر الأول المتمثل في قراءة للآثار الأولية لثورات الربيع العربي على واقع الدول العربية،

والعنصر الثاني المتمثل في ضرورة إعادة النظر في سوسيولوجية التحالفات في السلطة والمجتمع.

### 1 . قراءة للاثار الأولية لثورات الربيع العربي على واقع الدول العربية

حدث تطوّر وتحول في مفاهيم الانتقال الديمقراطي على مستوى العلوم السياسية المعاصرة، ببروز حقول معرفية مستقلة جديدة على غرار علم الانتقال الديمقراطي وعلم الرسوخ الديمقراطي. وهو ما أفرز نوعا من الإجماع حول مفهوم الانتقال الديمقراطي، باعتباره تحوّل إلى الديمقراطية التي تتطوي على عنصرين جوهريين هما الإرادة العامة كمصدر للسلطة والمصلحة العامة وهي الهدف من السلطة. والذي اكتسب بعدا جديدا في القرن العشرين مع جوزيف شومبيتر في كتابه "الرأسمالية، الاشتراكية و الديمقراطية" تحت ما اسماه نظرية أخرى للديمقراطية<sup>1</sup> (هنتغتون، 1993) تشترط أرضية مؤسسية وقانونية مسبقة لنجاح عملية التحول الديمقراطي. وأضيفت في العقود الأخيرة أبعادا جديدة حولت مفهوم الانتقال الديمقراطي إلى انتقال نحو اقتصاد السوق ونحو دولة القانون ونحو الديمقراطية. وهذا يشرح النموذج النظري للانتقال الديمقراطي الذي يعطي الأولوية والصبغة الأساسية لأحد هذه العناصر ومنه هيمنة إحداها، من خلال الثلاثة مستويات للتحليل المختلفة التي أفرزها، وهي التحليل الماكرو اقتصادي الذي يعتبر ازدهار السوق كعنصر أساسي للاستقرار السياسي و يسبق الديمقراطية، والتحليل القانوني الدستوري الذي يعطي الأولوية للشروط والأشكال القانونية للديمقراطية ويسبق أيضا الديمقراطية وتحليل علم الاجتماع السياسي، الذي يدرس التفاعلات بين القوى السياسية الداخلية (القوى السياسية) و الخارجية ( الفواعل الاقتصادية ، حركات الإصلاح وغيرها) . هذه المقاربات في الواقع ليست بدائل، بل بالعكس فهي تعمل على تعبئة وتجديد نموذج سياسي واحد متجانس وقوي يمكن اختصاره في المؤسسة تسبق الديمقراطية. (Schmitter، 2000)

ورغم عدم وجود صيغة موحدة للنموذج الديمقراطي وتوازن مثالي بين مقومات الديمقراطية (التمثيل السياسي، المواطنة والمساواة في الحقوق)، ورغم أنّ جميع

النماذج تحتوي على نفس العناصر التكوينية، فجميعها عبر التاريخ لا تولي نفس الأهمية لهذه العناصر ولهذا يوجد اختلاف بين الديمقراطية الليبرالية والديموقراطية الدستورية والديموقراطية التنازعية. (تورين، 2016، صفحة 45)

فالاستقلالية الكبيرة بين أبعاد الديمقراطية أدت إلى ملاحظة ثلاثة نماذج من الديمقراطية، يعطي كل نموذج الأولوية والصياغة الأساسية للديموقراطية تبعا لأحد الأبعاد. فهناك النموذج الذي يعطي الأولوية للحد من سلطة الدولة عن طريق القانون (النموذج البريطاني)، وهناك النموذج الذي يعطي أهمية أكبر للمواطنة والدستور والأفكار الأخلاقية أو الدينية التي تؤمن وحدة المجتمع وتكامله (النموذج الأمريكي) ونموذج أخير يعطي دورا مركزيا للصفة التمثيلية للحكام. (تورين، 2016، صفحة 42) وهذا ما لا يتوافق مع تنامي وتعاضم الصفة القمعية في الكثير من الدول العربية ومنها مصر، الأردن، سوريا، اليمن، المغرب، موريتانيا وغيرها.

وهو ما يعبر عن الغموض الديمقراطي في الدول العربية، لأنه منذ ظهور بوادر الانتقال الديمقراطي، ظل الخطاب حول الديمقراطية، مقتصرًا فقط على حقوق الإنسان. ورغم أهمية هذا الجانب، لكنه غير كاف لأنه يؤسس لديموقراطية هشة وضعيفة، يغيب فيها التوازن بين السياسي والقانوني. فالإصلاحات القانونية (التعديلات الدستورية)، لم يتم ترجمتها على المستوى العملي الواقعي بإصلاحات سياسية (Hyndi Saidi Azbeg, 2014, p. 12). وهذا أسس في العديد من الدول إلى غياب العملية السياسية، الذي يبرز وراء سعي كل طرف من أطراف العملية السياسية، للحصول على كل ما يمكن الحصول عليه مهما كانت الوسيلة المتبعة من عنف وفساد، لتعزيز الموقع التنافسي في السلطة والثروة، خارج إطار المؤسسات الرسمية، والنتيجة تغيير موازين القوى. (كولومبيه، 2016، صفحة 102) ، وبديهي هذه الصعوبة تتضاعف في حال أحد هذه الأطراف أو القوى، هو جماعة مسلحة أو فصيلة غير مستعدة لإلقاء السلاح طوعا، خصوصا أن هذا السلاح هو الذي كان يمنحها السلطة والقوة. (كولومبيه، 2016، صفحة 102)

وخصوصا بعدما تأكّدت المكانة البارزة للبعد الديني ضمن الحراك الاجتماعي والسياسي والدور الجديد الذي تقمّصته الجماعات الإسلامية، من خلال دخولها العمل السياسي، ممّا يضيف بعدا جديدا للعملية السياسية. فالثورات العربية أعادت صياغة دور الجماعات الإسلامية والتيارات المختلفة داخل المجتمع وداخل العملية السياسية. (أمينة، 2013، صفحة 567)، وهذا ما تبين من خلال فوز حزب النهضة في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب وهي أحزاب إسلامية وحزب العدالة والتنمية في مصر.

لا شك أنّ التجارب في مجال الديمقراطية والتعددية السياسية تأثرت بصورة واضحة في منطلقاتها وفي محاولات التأسيس لهذه الأرضية بمتغيرات الواقع الإقليمي العربي، الذي يشهد تحولات على مستوى التفاعلات الداخلية للنظام مع القوى السياسية المختلفة للمجتمع المدني، وعلى مستوى التفاعلات الخارجية بحكم دورها وارتباطاتها المتعددة والتي تعكس بوضوح جدلية العالمية والخصوصية التي يثيرها مفهوم الديمقراطية، والذي يساهم على نحو منهجي في الكشف عن واقع إشكالية المشروع في مختلف الأنظمة السياسية العربية. (والي، 2003، صفحة 124)

وهذا ما تبين من خلال توسع الفجوة بين أقلية تتمركز في السلطة وأغلبية محرومة لجأت إلى الاحتجاج والانتفاض مع تعمق إشكاليات التنمية، والذي يغذيه الشعور المتنامي لدى هذه الفئات بالاستبعاد وبإهميش المناطق والمجالي، خصوصا مع تزايد وعي الأفراد بإخفاق الوسائل الإدارية والمؤسساتية المتوقّرة لإيصال مطالبهم إلى المعنيين في السلطة. في ظل أنظمة حكم باتت قريبة من النمط التعبوي، حيث أصبح الحكومة في هذا النمط سلاحا تنظيميا يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع وتغيير بنيته، وهذا يؤدي إلى ظهور نظام جديد من الولاءات والأفكار يلغي كلّ منافسة أو معارضة أو احتواها. (والي، 2003، صفحة 154). وهذا ما تبين على مستوى العديد من المنظمات السياسية العربية.

حيث يبدو أنّ ثورات الربيع العربي من خلال الحراك السياسي قد أحدثت طفرة نوعية على مستوى تجارب مسارات الانتقال الديمقراطي في الدول العربية. فالتغيير

في مصر تجلّى عبر سقوط بعض الركائز الأساسية للنظام، فقد تمّت تحية الرئيس وهو رمز النظام وإعادة النظر في مبدأ التوريث وزعزعة وحلّ الارتباط العضوي بين السلطة ورجال المال، بالإضافة إلى تحييد المنظومة الأمنية وتراجع فعالية الحزب الحاكم.

وقد أفرز الحراك السياسي في مصر متغيّراً سياسياً جديداً، يشكّل أحد أهم مدخلات التطوّر السياسي في هذه الدولة وهي ولوج الإيديولوجية الإسلامية إلى الدولة وتوظيفها في رسم مسارات التطوّر السياسي، خصوصاً أنّها عكست نجاح الفعل الثوري في الدول التي شهدت إسقاط رأس النظام مثل مصر وتونس، وهذا يعني إدخال الخطاب الديني ضمن ديناميات سياسية داخلية بعيدة عن منطقته وحقله. وينبغي التشديد على هذا التحول الكبير لاتصاله بالهندسة الاجتماعية والسياسية وفق مفاهيم وتصوّرات النخبة الجديدة التي جاء بها الحراك السياسي العربي، والتي تعمل على إدراج تصوّرها السياسي والاجتماعي للدولة والمجتمع والسلطة، ضمن محاولات البناء الجديدة للدولة والنظام السياسي في مصر. (البطينجي، صفحة 03) خصوصاً أنّ القوى المنظمة المشاركة في إزاحة الوضع السابق، تتعادل توازناتها النسبية وتختلف في علاقاتها مع بعضها البعض بعد إزاحة النظام السابق. فالفراغ على مستوى مؤسسات الحكم وتغيير العلاقات السياسية والاجتماعية، الناتج عن الفعل الثوري من شأنه أن يغيّر في مجالات القوة السياسية. (البشري، 2013، صفحة 476)

وهذا تبعا للتقارب بين قوى الثورة في تأثيرها وفاعليتها، وإمكانات الحسم السريع لوضعية الحراك الثوري، خصوصاً في إطار غياب القيادات التنظيمية المؤسسية التي يمكن أن تحوّل الحراك أو الثورة إلى قوة منظّمة يمكن أن تتولى السلطة وتتمسك بمؤسسة الحكم، وهذا غير ممكن مع وجود فراغ مؤسسي، لأنّ جهاز الدولة لا يحتمل الفراغ التنظيمي، وأقوى التنظيمات الشعبية تقتقر إلى إطار تنظيمي فعّال. هذا الوضع، سمح لجماعة الإخوان المسلمين بالتقدّم وملاً فراغ الحكم كونها تمثّل القوى المنظمة الأساسية في النشاط السياسي غير الحكومي، من حيث العدد ودرجة الانضباط التنظيمي والاتساق الثقافي بين صفوفها وكذلك مساهمتها الأساسية في تطوّرات الحراك الشعبي بعد انطلاقه. وهذا كذلك ما سمح للمؤسسة العسكرية الاستمرار بالتقدّم لملاً هذا

الفراغ ، كونها مؤسسة نظامية تخضع لشرعية الدولة القائمة ولقراراتها، وهي ما تبقى من جهاز الدولة، وهي القوة التي انتهت بها الأمر فيما بعد، إلى جني مكاسب الثورة تشريعيا وتنفيذيا. (البشري، 2013، صفحة 485) ، وفي نفس السياق، ضروري الإشارة أيضا إلى أنّ ملأ المؤسسة العسكرية لفراغ الحكم في مصر، حسم ولو مؤقتا مسألة هوية الدولة وهل هي مدنية أو دينية، التي طرحت بعد الثورة والتي أحدثت انقسامًا فكريًا خطيرا، قام على خلفيته صراع فكري بين قوة جهاز الدولة المؤسسي وقوة الحركة الإسلامية وقوة الأحزاب وجماعات المثقفين المعروفين باسم التيار الليبرالي أو المدني، الذي استوجب إيجاد إمكانية للتشارك بين هذه القوى أو بين أقسام من كلّ منها. (البشري، 2013، صفحة 494)، ويبدو أنّ التحول الديمقراطي في مصر، الذي كان يعدّ أفضل البدائل والردّ المناسب على المظاهر السلبية للنظام التسلسلي قد انحرف عن مساره الطبيعي ويصعب التنبؤ بمصيره، لأنّ ديناميكية الاستقرار عادت مرة أخرى واستقرت في دائرة العوامل العسكرية والأمنية.

ويبقى مسار الانتقال الديمقراطي في سوريا رهين الارتباط بين الإصلاح السياسي ( الذي ما زال مغلقا ) و الإصلاح الاقتصادي الذي قطع شوطا نحو الانفتاح، و الذي يفرض إعادة النظر في الأسس المركزية لنمط الحوكمة الذي قام عليه النظام السياسي منذ 1963، لينتقل من نمط الحوكمة المغلقة الشديدة التركز و الشخصية و الاحتكار السياسي و الاقتصادي إلى السعي نحو نمط الحوكمة الديمقراطية الرشيدة،(باروت، 2011، صفحة 320) أين تتفاعل الوظيفة القرارية مع المشاركة السياسية و المؤسسية و الاقتصاد التنافسي الحر، أي بمعنى آخر تفعيل المجتمع المدني بمختلف مؤسساته و مجالاته لتبني أدوار سياسية في دائرة صنع القرار و في التأثير عليه. لكن يبقى تحقيق ذلك رهين الصيغة التي يمكن من خلالها تجاوز الفوضى التي يعكسها الواقع السوري وتطوراتها. وما مرّت به العربية السعودية، من عمليات عنف ومناذاة بالإصلاح المدني، بين الفينة والأخرى هو من إفرازات أخطر مرحلة مرّت بها الدولة السعودية على الإطلاق. ورغم محاولات النظام التي توجي في مظهرها بنيّة الإصلاح والاستجابة لمطالب الحراك، معتمدا في ذلك على دعائمي النظام الأساسية وهي الدين والنفط، إلّا أنّ هذه المحاولات بقيت مجرد توصيات. (مكي، 2010، صفحة 99) وشكّل اتفاق

السلم والشراكة الوطنية في اليمن، صورة خاطئة لنجاح الفعل الثوري، تلاشت بسرعة، فقد أصبح المشهد السياسي راديكالياً ومستقطباً إلى أقصى حد، ناهيك عن العامل الخارجي المتمثل أساساً في دول الخليج على رأسها المملكة العربية السعودية، التي ساهمت في تفاقم الصراع بإعطائه بعداً عسكرياً، أضيف إلى البعد الديني الذي كان يلعب دوراً في زيادة حدة الصراع بتسلل ذهنية شيعي - سني إلى ديناميات الصراع. (ألكندر، 2015، صفحة 06)

هذه الأرضية الصراعية في اليمن وتدخل أطراف دولية كإيران والسعودية، والتي غيرت خريطة السيطرة الإقليمية على أراضيها باستمرار خلال مرحلة الثورات العربية، تجعل من إمكانية عودة الاستقرار والسلام في اليمن احتمالاً ليس بقريب.

يبدو من خلال قراءة تحليلية أولية لواقع هذه الدول والمجتمعات أثناء ومباشرة بعد الثورات العربية، أنه من الضروري كما أشار إلى ذلك المفكر والفيلسوف يورغن هابرماس، التمييز بين العقلانية النسقية الأدائية التي تصوغ إجراءاتاً وشكليات الدائرة التنظيمية للنشاط السياسي وبين العقلانية الاجتماعية الشاملة التي تغطي كامل الحراك المجتمعي. (أباه، 2011، صفحة 76)

## 2. إعادة النظر في سوسيولوجية التحالفات في السلطة والمجتمع.

تبرز صعوبة تقديم قراءة دقيقة لواقع الدول العربية بعد الحراك السياسي والاجتماعي الذي عاشته المنطقة أو ما يسمى بالثورات، فعمليات صنع القرار ومسائل الاستقرار السياسي، التي كانت تحكمها عوامل عسكرية وأمنية، والتي حدثت على مستوياتها تحول إلى عوامل سياسية واجتماعية تتمحور في مضمونها حول حقوق الإنسان، الحريات والديموقراطية، لازالت تشارك فيها الفواعل العسكرية والأمنية بصورة كبيرة، رغم أن التحول الديمقراطي ليس نفسه في جميع الدول.

فإن كان هذا التحول في دول مثل مصر وتونس، مرتبط بإعادة بناء البنية السياسية من خلال التأسيس لمشروعية تقوم على قدرة النظام السياسي الاستجابة للمطالب والانشغالات ذات الأولوية لدى المواطنين، فإن التحول في دول أخرى مثل سوريا وليبيا وربما اليمن والبحرين مرتبط بالتصدي للنتائج الخطيرة التي أفرزتها إعادة بناء

مجتمعاتها بعد سنين طويلة من العنف السلطوي. ومن جهة أخرى الإصلاحات السياسية التي جاءت بها دول أخرى مثل الجزائر والمغرب، حققت نوعا من الاستقرار السياسي. (Fondation، 2011، صفحة 08)، رغم الاختلاف الكبير في مضمونها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وفي الأهداف التي تسعى كل واحدة منهما إلى تحقيقها.

وعليه، ما يثير الجدل عند دراسة الحراك السياسي و الاجتماعي في هذه الدول، يتمحور حول معرفة إذا كان توازن السلطة الذي تأسس نتيجة لذلك، بين عناصر النظام القديم و عناصر النظام الجديد قد مال كفاية، اتجاه العناصر المكونة للنظام الجديد، لضمان انتقال نحو الديمقراطية أو على الأقل انتقال نحو تسوية مقبولة لتقاسم السلطة، في ظل تعزيز مسألة الفصل بين السلطات التي تمنح السلطة التشريعية و التنفيذية و القضائية استقلالية كافية لمنع سقوطها في يد فرد أو مؤسسة أو أقلية مرة أخرى، أي يمنع استبداد السلطة و ذلك بإدراجها في نصوص دستورية تضمن استمرارها و بقاءها عن طريق تدابير مراقبة و تنظيم، تفعيلها و تطبيقها.

فالتفكير الجاد في إقامة الديمقراطية في الدول العربية يطرح ضرورة فهم الديمقراطية وتداولها ليس كمجرد إيديولوجيا وشعار، ولكن كواقع معرفي سوسيولوجي يستدعي النظر في التركيبة الاجتماعية العربية وتفاعلاتها الممكنة مع النظام الليبرالي التعددي، والتي يقابلها أنظمة قبلية عشائرية، ومع الاقتصاد الحر في ظل أنظمة اقتصادية تقليدية، ومع نظام سياسي يقوم على سقف من الحريات في ظل الواقع الأوليغارشي الذي تعيشه هذه الدول. (الأنصاري، 2002، صفحة 100) هذه التفاعلات القائمة على تناقضات تفرز بالضرورة التسليم بإمكانية التعايش مع معارضة وإعطائها قدرا من الشرعية ضمن القانون.

وهذا تأكيد على أنّ الانتقال الديمقراطي في هذه الدول، يستوجب نوعا من النضج على مستوى العملية السياسية وعلى مستوى الثقافة السياسية للمجتمعات، ممّا يجعل مسألة الانتقال مجرد ضرورة قد لا ترقى إلى إمكانية واقعية. وهو ما يرفضه بعض الباحثين استنادا إلى أنّ:

— الأنظمة السياسية فشلت في بناء قدر من المشروعية لأنَّ المنطلق كان استعمال القوة لحفظ سلطتها وإعادة إنتاجها، وقد تكون إرادة البناء الديمقراطي قادرة على بناء هذه المشروعية السياسية.

— الأنظمة السياسية التسلّطية عرّضت هذه الدول إلى عدم الاستقرار السياسي، وفشل القمع والترهيب في امتصاص الغضب الاجتماعي، وفتح المجال السياسي أمام المساس بالوحدة الوطنية (الصراعات المذهبية مثلاً) وبروز راديكاليات عديدة، تجعل من العنف أفضل وسيلة للتعبير عن مطالبها وقد يعيد المطلب الديمقراطي العملية السياسية إلى توازنها الطبيعي.

— هناك انتشار الثقافة السياسية الديمقراطية التي ولدت الطموح الديمقراطي لدى الفئات الجماهيرية المختلفة.

وفي كل الحالات ضروري على جميع الدول الاستثمار في مشاريع مجتمع وطنية تستهدف التحوّل الفعلي وإعادة البناء من خلال إصلاحات دستورية مؤسساتية وإصلاح القضاء، الاستجابة لطموحات الشعوب وتعزيز حقوقها، إيجاد معالجات فعلية لمسائل التعددية والاختلاف والمساواة. وهذا معناه تطوير معادلة سياسية تتجاوب مع الرهانات السياسية القديمة والجديدة، من خلال تحقيق التحوّل ضمن مصالحه مع التاريخ والذاكرة.

والتاريخ يكشف لنا أنّ تجارب التحوّل الديمقراطي، نجحت في الدول الأوروبية ذات البنية القومية المنسجمة والمكتملة (بلدان أوروبا الوسطى) وفشلت في البلدان التي لم يكتمل فيها البناء القومي، ولم تحقق الحد المطلوب من انسجام النسيج الوطني (بلدان البلقان). (أباه، 2011، صفحة 66) وطبقاً لنفس هذه التجربة التاريخية الأوروبية، توطين الديمقراطية في أي رقعة من العالم غير ممكن، دون توقّر حد أدنى من النمو الاقتصادي المتّسق والثابت، وهذا معناه أنّ الديمقراطية تصلح وتنجح في الدول التي استطاعت أن تقدّم معالجات سوية لمشكلاتها التنموية والوطنية. (غليون، 2007، صفحة

وبقدر ما للمشاركة السياسية من أهمية في التخطيط وصنع القرار ومتابعة التنفيذ في هذه الدول، نجدها في الدول العربية ضعيفة جدا، وتزداد الأوضاع صعوبة عندما تكون الممارسات غير الديمقراطية هي القاعدة.

فنجاح مسار الانتقال الديمقراطي في أي دولة في المنطقة العربية مرتبط بقدره هذه الدول على بناء التوازنات الكبرى:

#### أولاً- التوازنات القانونية الدستورية و المؤسسية:

فبالرغم من أنّ الدساتير العربية أقرّت المساواة أمام القانون وأقرّت مبدأ التعددية السياسية والحزبية وأقرّت مبدأ سيادة الشعب والحريات، إلّا أنّ الإرادة الشعبية لا زالت لا تمتلك قدرة توجيه الإرادة السياسية، ولا تمتلك بالتالي قدرة تحويل هذه البنود المنصوص عليها في دساتير هذه الدول، إلى واقع. (بطرس، 2007، صفحة 213)

فقد توصلت تجارب الانتقال الديمقراطي في الدول العربية إلى بناء قناة مفادها أنّ الانتخابات أو التعديل الدستوري كفعل ديمقراطي، لا يعني بالضرورة نجاح التحول الديمقراطي، لأنّ ما تفرزه الصناديق من أصوات وما تطرحه الدساتير من نصوص لا تعكس بالضرورة موازين القوى القائمة في واقع هذه المجتمعات ولا تعبّر بالضرورة عن إرادة المجتمع ولا تحقّق الأمن المجتمعي. وإن كانت تعبّر عن هذه الإرادة، فإنّها تعاني قيودا عديدة تختلف درجتها من دولة إلى أخرى، فالدولة تمتلك وسائل الاعلام أو تفرض أنظمة لمراقبتها بدقّة، و تسطرّ خطوطا حمراء ينبغي عدم تجاوزها كنقد النظام أو شخص الرئيس أو الملك، كما تفرض قيودا على النشر ، و على العموم تراقب الكتب و الصحف و المطبوعات الواردة من الخارج و تمنع تداول بعضها، و توضع بعض المراسلات و الاتصالات تحت الرقابة و تمنع الحق في الاضراب و الاعتصام، كما جرى غرس أنماط من المحاكم الاستثنائية، مثل " محاكم الثورة" في سوريا و العراق و السودان، و "محاكم أمن الدولة العليا" في مصر ، و "محاكم الأمن القومي" في الصومال، ما يعكس خلا كبيرا في نظام العدالة في هذه الدول. خصوصا ما يظهر من توسيع نطاق اختصاصات القضاء العسكري الذي تخضع إلى سلطاته القضائية هيئات مدنية، كالشرطة ومدنيين متهمين بقضايا عادية لا تحتاج إلى محاكم

عسكرية(عوض، 2007، صفحة 234). (و تأخذ بذلك مصر و السودان و العراق لبنان و سوريا و ليبيا..... ) . فالالتزامات القانونية والدستورية ضروري تكون موضعاً للممارسة العملية.

### ثانياً — التوازنات الثقافية والهوياتية والاجتماعية:

منذ فشل مشروع التحديث العربي فيما سمي أزمة الحداثة التي فرضت مراجعة على مستوى التصورات الخاصة بالذات والتاريخ والقيم خصوصاً قيم الحرية والتقدم والعقل بسبب الانحرافات التي حدثت على مستواها كمظهر من مظاهر أزمة الدولة. والتي تعكس فشل هذه الدول في استيعاب المكتسبات الحضارية الجديدة والمتجددة، المادية والمعنوية، وعدم اتساق رؤى واستراتيجيات وبرامج النخب التي أخذت على عاتقها مهمة تحقيقها، ووصلت إلى طريق مسدود لأنها لا توفر حاجات التنمية والأمن والسعادة والحرية والكرامة. (غليون، 2007، صفحة 214) . ومع تراجع الأيديولوجية الشيوعية و انفراد الغرب بقيادة العالم، فإن الاستقلالية السياسية و الثقافية والأيديولوجية التي تميزت بها بعض دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية، لم تعد تتوفر على سند، فأصبحت العلاقة العامة مع الغرب مبنية على التبعية أو تقع ضمن حصار كلي أو جزئي (العراق، ليبيا) و إما في إطار عزل، و إما تأخذ أشكالاً مختلفة كالتسجيل في لائحة الدول الراعية للإرهاب(الجابري، 1999، صفحة 174)، أو محور الشر ....و غير ذلك .

اضف إلى هذا، تزامن هذه التبعية مع ازدياد ميل الأنظمة السياسية إلى الاستبداد في المجتمعات التي لم تنجح بإنجاز سيرورة اندماجها الوطني الداخلي، فانهارت الثقافة السياسية في العديد من الأقطار و حلت محلها التوازنات الطائفية أو العشائرية، و دفع المجتمع إلى الانطواء على أطره التقليدية أو ما تبقى منها القبلية أو الدينية أو الطائفية(غليون، 2007، صفحة 251) و الأخطر من ذلك ظاهرة الاختراق الثقافي على الصعيد العالمي، التي اكتست ابتداء من مطلع التسعينات، طابعاً خاصاً و تحمل خطورة تختلف اختلافاً نوعياً عن جميع ما ساد من قبل من أشكال الاختراق الثقافي، و

ذلك لأسباب تتصل بمستجدات الوضع الثقافي الدولي التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بصورة تعبيرات إيديولوجية سلفية، قومية، ليبرالية و اشتراكية . (الجابري،، 1999، صفحة 182)

لقد أثبتت الوقائع أنّ موضوع الهوية والانتماء الوطني هما عنصران فاعلان في حالة الصراع الداخلي في العديد من الدول العربية، وهذا معناه أنّ إشكالية الانتقال الديمقراطي تستلزم الموازنة والمصالحة بين العناصر الثقافية والهوياتية للمجتمعات في إطار عملية تدريجية تربط الدعوة إلى الديمقراطية والمشاركة السياسية مع الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي والثقافي. فالاختراق الثقافي والاستتباع الحضاري يمنع معالجة سوية للتنوع المجتمعي.

### ثالثا \_ التوازنات السياسية:

لا بدّ من إدراك، أنّ الديمقراطية ليست تعويضا ولا بديلا لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، فهي لا تحل تلقائيا مسألة الصراع العقائدي ولا التناحر بين الطوائف، ولا قضية التنمية ولا التفاوتات في مستويات الدخل والمعيشة، لكن أفضل ما تقدّمه الديمقراطية هو تحضير المناخ والأطر القانونية والسلمية التي تساهم في تحقيق تسويات اجتماعية وسياسية جديدة ومعبرة عن مصالح الجماعات بالعدل. (غليون، 2007، صفحة 266) وذلك عن طريق اتفاقات النخبة السياسية، التي تهتم بإعادة تنظيم العلاقات فيما بينها، من خلال التفاوض والوصول إلى حلول توفيقية بصدد خلافاتهم الأساسية وذلك كأساس لديمقراطية مستقرة. من خلال ما يدعى "الاتفاق النخبوي" (ميتكيس، 1999، صفحة 155) .

وهذا معناه دفع الدولة والنظم الحاكمة إلى تغيير سلوكها تجاه المعارضة والمجتمع، وفي الوقت نفسه دفع المعارضة إلى تنمية تصوراتها وسلوكها تجاه المجتمع والتفاعل معه، وإعادة تجديد وترسيخ للأطر العقلية والقانونية والأخلاقية، التي تنظم وتوجّه وتقود المجتمع والفرد. فالعامل الأساسي في إضفاء المشروعية السياسية على فعالية النظام

السياسي، يكمن في درجة التوافق بين رؤية وتصوّر النظام ومبادئه وقيمه من ناحية، وقناعات الأفراد والجماعات من ناحية أخرى. (كامل، 2007، صفحة 272)

فسقوط رموز الدولة في مصر وتونس مثلاً، أعاد النظر في سوسيولوجية التحالفات في السلطة وفي الجوانب المؤسسية لممارسة السلطة، وفي عمل ميكانيزمات السلطة ومنها البيروقراطية، النظام القضائي، وأجهزة الأمن، بالإضافة إلى العلاقة بين الحاكم والمحكوم أي العلاقة السلطوية.

وفي اليمن لم يجتمع سكانها تحت هوية وطنية واحدة منذ توحيد اليمن في 1990، والحرب الأهلية في 1994 تعكس هذا الواقع، وجاء الحراك في 2011 ليعزّز الاختلافات بين الجماعات، التي صنع توازنها النسبي في السلطة إمكانية الاتفاق (مؤتمر الحوار الوطني). لكن يبقى هذا الاتفاق على مستوى القمة، ولا يعكس طبيعة العلاقة الصحيحة للقوى السياسية والاجتماعية، لأنّ التطورات تعكس على مستوى المجتمع راديكالية أكبر وانعدام الثقة بالعملية السياسية والممارسة السياسية، (ألكسندر، 2015، صفحة 04)، خصوصاً أنّ الحراك السياسي والاجتماعي (الثورة) لم يفرز قيادة يمكن أن تلتف حولها فئات المجتمع المدني. وفي السعودية، الشراكة بين الأسرة السعودية والحركة الوهابية استمرت في إعادة انتاج نفسها كحاجة مزدوجة، مع أنّ التماهي بين الديني والزمني لم يحصل في شخص الملك في الدولة السعودية كما هو في حالة المغرب.

ورغم أنّ درجة تدخّل الدولة في المجال الديني في السعودية أعلى ممّا هي عليه بكثير في المغرب وهو نتيجة التفاوت في التطوّر والنضج في المجال السياسي؛ (بلقزيز، 2013، صفحة 51) وهذا معناه أنّ طبيعة التحالفات السياسية ودرجة التوافق السياسي في هاتين الدولتين، لا يمكن أن تغفل هذه المعادلة السياسية، كمتغيّر ثابت على مستوى السلطة وعلى مستوى الفعل السياسي.

يبدو أنّ غياب اجماع سياسي حول الرهانات السياسية للنظام السياسي يكرّس اغتراب الدولة عن المجتمع.

رابعا - التوازنات الاقتصادية:

هناك اتفاق بين المفكرين، أنّ نجاح الأنظمة السياسية في وظيفتها التوزيعية مرتبط بقدرة الدولة على الإنتاج، والغريب أنّ هذه المعادلة قد لا تنطبق على الأنظمة السلطوية حسب بعض الكتابات التي تعيد نجاح التنمية في الدول التي أطلق عليها تسمية "النمو الأسويوية" إلى طبيعة الأنظمة السلطوية القائمة. لكنّ الواقع يؤكد، أنّ هذه الكتابات أغفلت عناصر عديدة في هذه الدول مرتبطة بالدرجة الأولى بثقافة العمل فيها، بقدراتها العالية على الادخار، بنظامها التعليمي المتطور، بوجود مشروع مجتمع وبتوفر الظروف الدولية الجيوسياسية المساعدة على ذلك. وعليه يصعب أن تكون تجارب هذه الدول مرجعية، بسبب خصوصياتها وظهورها في مرحلة خاصة يسود فيها الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب الذي كان له تأثير على النسق الدولي ككل.

وهذا لا ينطبق على الدول العربية، وهي في ظل التحولات الديمقراطية الراهنة تبحث عن موازنة على مستوى الأنماط الاقتصادية بين إعادة النمو الاقتصادي لتعزيز مصادر مشروعيتها السياسية عن طريق نوع من العدالة في توزيع الثروة، وبين قدرة الدولة على السيطرة على اقتصادها في ظل التنافس الدولي المتوحش والهيمنة الاقتصادية الرأسمالية. فغياب موازنة بين الأنماط الاقتصادية للدول والاندماج في الاقتصاد العالمي يؤدي إلى امتصاص ثرواتها.

وفي هذا السياق يأتي افتراض ليبست بوجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي لتعزيز هذا القول، وكنتيجة لإفراز التنمية الاقتصادية لعدد من العوامل الاجتماعية المساهمة في النظام الديمقراطي، كزيادة معدلات التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية والتخفيف من حدة التناقضات السياسية وتنمية المصالح المشتركة. (مسعودي، 2014، صفحة 154)، وهي عوامل تؤسس تدريجيا لنوع من الاجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي.

#### الخاتمة

في الأخير، واقع المنتظمات السياسية العربية، يبرز أنّ التوجه نحو الديمقراطية ليس غائبا ولكنه مسار بطيء ومتأخر، وحالة الانفتاح التي تعرفها الكثير من الدول العربية

يمكن وصفها على أنّها، نوع من التحوّل الليبرالي الهادف إلى توسيع نطاق الحريات العامة، دون أن يعني ذلك أنّ ثمة اتجاهات على الأرض لتحول ديموقراطي حقيقي يعيد هيكلة السياق المؤسسي للنظم السياسية، بما يحقق نظاما ديموقراطيا متكامل الأركان. (فرحاتي، 2008، صفحة 139)

فالتحول الديمقراطي أصبح ضرورة مرتبطة بإدراك النخب الحاكمة بضرورات وحتميات التطوّر الديمقراطي، خاصة في ظل ارتفاع درجة الوعي الديمقراطي لدى الشعوب في عصر الاتصال والمعلومات الذي نشهده اليوم، وتزايد قوة وارتباطية المجتمع المدني بالمؤسسات الدولية والقوى الخارجية في مقابل انهيار شرعيات النظم السلطوية. (العياط، 2017، صفحة 85)

الأمر بمجمله يبرز رغبة المجتمعات العربية، في إعادة رسم الأولويات، بقوة الحراك السياسي والاجتماعي وعن طريق هذه الوسيلة الجديدة " الاحتجاج السلمي". وجميع هذه المتغيرات التي تناولتها الدراسة، أسست لعهد جديد قد تبدو فيه إمكانية بلورة وعي جديد بمفهوم الحرية خاصا بثقافة هذه الدول، لتحقيق ثلوث الربيع العربي (أخدوش، 2016، صفحة 85) المتمثل في الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة صعبا، لكن ليس مستحيلا.

## المراجع

- آلان تورين، ماهي الديمقراطية، ترجمة حسن قببسي، ط3 . بيروت: دار الساقى، 2016،
- ألكسندر مترسكي(2015)، الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد و آفاق متباينة ،سلسلة تقييم حالة . قطر: و دراسة السياسات.
- الحسين أخدوش(2016)، النزعة التحررية في الوطن العرب، سياسات عربية، العدد 18 ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
- السيد ولد أباه(2011) ،الثورات العربية الجديدة: المسار و المصير، ط1. بيروت: جداول للنشر و التوزيع
- برهان غليون(2007) ، "الديموقراطية و حقوق الانسان في الوطن العربي : مشاكل الانتقال و صعوبات المشاركة"، حقوق الانسان : الرؤى العالمية و الإسلامية و العربية ، ط2 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
- هدى ميتكيس(1999) ، ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث، تحرير علي الدين هلال و محمود محمد اسماعيل ، اتجاهات حديثة في علم السياسة ، ط1 القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية .
- طارق البشري(2013)، علاقة الدين بالدولة: حالة مصر بعد الثورة، الدين و الدولة في الوطن العربي، ط1 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
- يونس مسعودي(2014)، التحول الديمقراطي: مقارنة مفاهيمية نظرية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،
- يوسف مكي(2010) ، الحالة السعودية ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ، تحرير و تنسيق نيفين مسعد ، ط1 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية

مصطفى علاء الدين العياط(2017)، أثر المتغيرات الداخلية و الخارجية على التحول الديمقراطي في المملكة المغربية (2017) .

محمد عابد الجابري، الديموقراطية و حقوق الانسان ، ط3 . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004

محمد عابد الجابري(1999)، المسألة الثقافية في الوطن العربي ، ط2 . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

محسن عوض(2007) ، مستقبل حقوق الانسان في الوطن العربي ، حقوق الانسان: الرؤى العالمية و الإسلامية و العربية ، ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد جمال باروت(2011) ، ص الحالة السورية ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ، تحرير و تنسيق نيفين مسعد ، ط1 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

محمد جابر الأنصاري (2002)، الديموقراطية و معوقات التكوين السياسي العربي، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبير ابراهيم أمينة (2003)، الدين و الدولة في ليبيا اليوم ، الدين و الدولة في الوطن العربي ، ط1 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

عبد الاله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق و الممكنات، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. \*بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ماي 2002 ، ص 137 .

عبد الاله بلقزيز(2013)، الدين و الدولة في الاجتماع العربي المعاصر نظريا، تاريخيا و استشرافا، الدين و الدولة في الوطن العربي. ط1 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013

عمر فرحاتي(2008) ، معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية ، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 29 ،

عياد البطنجي(د.س.ن) ، مستقبل المجال السياسي في دول الثورات العربية ، المركز العلمي العربي للأبحاث و الدراسات الإنسانية .

فرجيني كولومبيه، الانتخابات و الصراع المسلح و النفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي، سياسات عربية ، العدد 18 ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، يناير 2016 ، ص 102.

نفس المرجع، نفس الصفحة

رعد عبودي بطرس(2007)، أزمة المشاركة السياسية و قضية حقوق الانسان في الوطن العربي، حقوق الانسان : الرؤى العالمية و الإسلامية و العربية ، ط2 . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي

ثامر كامل محمد(2007) ، إشكاليات الشرعية و المشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي، حقوق الانسان: الرؤى العالمية و الإسلامية والعربية ، ط2 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

خميس حزام والي(2003) ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية ، ط1 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

صامويل هنتنغتون، (1993) ، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، \* ط . الكويت: دار سعاد الصباح.

Fondation Euro –Méditerranéenne de Soutien aux Réflexions des Droits de l’Homme(2011), Changements Démocratique dans la Région Arabe : Logique d’Etats et Dynamiques d’acteurs, Séminaire de réflexion,Bruxelle .

Hyndi Saidi Azbeg , Processus de démocratisation et monarchie constitutionnelle au Maroc , HAL , Université Bordeaux , 11/ 12/ 2014 , [https : // tel.archives – ouvertes .fr](https://tel.archives-ouvertes.fr) , consulté le 12/05/20178 , p 12  
Nicolas Guilhot et Philippe C. Schmitter , De la transition à la consolidation ,( 2000) Revue Française de Science Politique , Volume 50 , N 04 , , p 618 – 619 .

---